الأنباء
الثلاثاء 6 مايو 2014

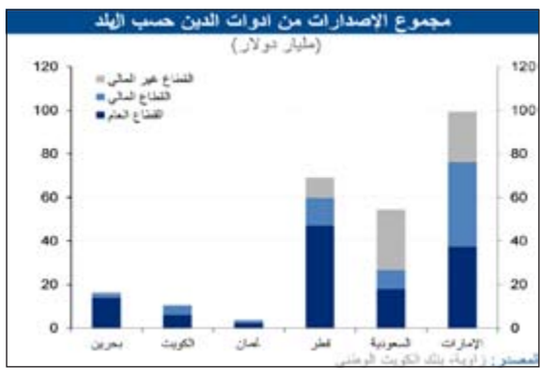

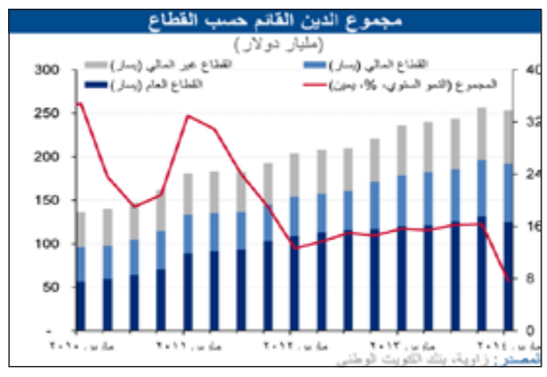

بالربع الأول بعد استحقاق قيمة ضخمة من السندات

«الوطني»: تراجع نمو أدوات الدين خليجياً

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن نمو حجم أدوات الدين القائمة في مجلس التعاون الخليجي اعتدل خلال الربع الأول من العام 2014 نتيجة انخفاض الإصدارات في القطاع الخاص واستحقاق مبالغ ضخمة من الديون السيادية، وقد تعزز بعض القواعد الجديدة للرقابة المصرفية والمعايير الجديدة لكفاية رأسمال البنوك من نمو الإصدارات في القطاع، وقد انخفضت العوائد على الديون السيادية لدول مجلس التعاون خلال الربع الأخير نتيجة انخفاض أسعار الفائدة للسندات الأميركية، بالإضافة إلى تحسن الظروف الائتمانية والمالية المحلية، لاسيما في دبي. وأشار التقرير إلى تسجيل مجموع أدوات الدين القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي نموا بواقع 8٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2014، أي قريبا من نصف متوسطه للسنتين الماضيتين البالغ 15٪، وسجلت أدوات الدين القائمة انخفاضا بواقع 3 مليارات دولار لتصل إلى 254 مليار دولار، الأمر الذي يرجع جزئيا لبلوغ موعد استحقاق 15 مليار دولار من ديون قطر السيادية، وقد سجل مجموع أدوات الدين القائمة لقطر انخفاضا بواقع 9 مليارات دولار ليصل إلى 69 مليار دولار، على الرغم من إنه لايزال ثاني أكبر مجموع في الخليج بعد الإمارات، وستتواصل الاستحقاقات الضخمة لعدد من السندات السيادية خلال العام والتي تم إصدار معظمها بعد الأزمة المالية.

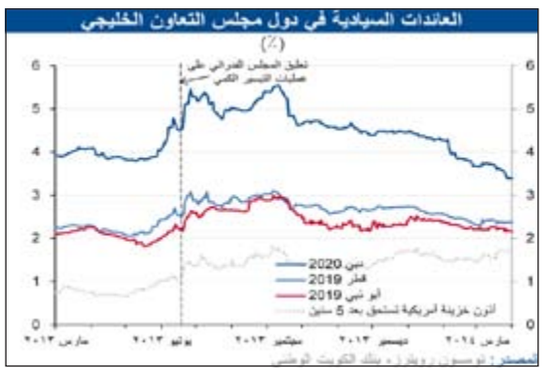

تراجع العوائد السيادية في دول الخليج وتراجع المخاطر الجيو سياسية

وقال التقرير إن الاعتدال في نمو أدوات الدين جاء خلال الربع الأول من العام 2014 نتيجة ضعف الإصدارات في القطاع الخاص غير المالي، حيث بلغ إسهام الشركات غير المالية 1,5 مليار دولار فقط من مجموع الربع الأول البالغ 15 مليار دولار، في الوقت نفسه، فقد شهد القطاع العام بقيادة قطر أقوى أداء له خلال الربع الأول منذ عامين، كما شكل ثلثي مجموع الإصدارات، وقد تستمر قطر في قيادة نمو الإصدارات لتحقيق أهدافها التنموية.

وقد استمرت إصدارات القطاع المالي على وتيرتها الجيدة دون تغيير عن المستويات السابقة، حيث سجلت أدوات الدين في هذا القطاع نموا لتصل إلى 67 مليار دولار، بزيادة بلغت ملياري دولار عن الربع الماضي و9 مليارات دولار عن العام الماضي، وقد تستمر زيادة الإصدارات في هذا القطاع نتيجة تطبيق معايير السيولة العالمية وتعديل الميزانيات، بالإضافة إلى تسارع النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون.

وتوقع أن تستمر سلطات دول مجلس التعاون الخليجي في تشجيع تنمية أسواق الدين المحلية، وذلك لتعزيز الاستقرار المالي، حيث من المفترض أن يساهم تطبيق القوانين التنظيمية الجديدة خلال العام القادم في تعزيز إصدارات القطاعين العام والخاص، التي من ضمنها قوانين كفاية رأس المال الجديدة وقوانين تحد من تمركز ائتمان البنوك.

وقد ارتفع متوسط أجل استحقاق أدوات الدين القائمة لدول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 5,9 سنوات، وذلك نتيجة بعض الإصدارات الجديدة على المدى المتوسط في القطاع العام، حيث يقدر متوسط أجل الاستحقاق لديون للقطاع العام حاليا عند 5,1 سنوات، مسجلا ارتفاعا من 4,8 سنوات، ويسجل القطاع غير المالي أطول متوسط عند 8,7 سنوات.

ولفت التقرير إلى تراجع العوائد السيادية خلال الربع الأول من العام 2014 بسبب التفاؤل في دول مجلس التعاون وتراجع المخاطر الجيوسياسية، فقد شهدت دبي أكبر انخفاض، حيث تراجعت عوائد السندات السيادية المستحقة في العام 2020 بواقع 108 نقاط أساس جراء تحسن الآفاق الاقتصادية، كما انخفضت العوائد في قطر بواقع 39 نقطة أساس، أما عوائد أبوظبي فقد تراجعت 20 نقطة أساس، وقد تساهم السياسات النقدية الميسرة من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي والمركزي الأوروبي، واستقرار الأوضاع السياسية، في إبقاء عوائد دول مجلس التعاون الخليجي منخفضة.

«الخليج للتأمين» تربح 3 ملايين دينار للربع الأول بنمو 33,2٪

أعلنت الخليج للتأمين عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 3 ملايين دينار، وذلك بزيادة عن نفس الفترة من العام السابق قدرها 759,055 دينارا، ونسبتها 33,2٪ وبربحية 16,71 فلسا للسهم، كما بلغت حقوق المساهمين 79,5 مليون دينار بزيادة قدرها 5,17 ملايين دينار ونسبتها 7٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق وبلغت القيمة الدفترية للسهم في نهاية الربع الاول من العام الحالي 438 فلسا مقابل 428,4 فلسا في 31/12/2013.

وقال بيان للشركة إن قيمة الأقساط المكتتبة بلغت 53,9 مليون دينار بنمو 26,5٪ عن نفس الفترة من العام السابق،

خالد الحسن

كما بلغت قيمة إجمالي الايرادات الفنية للشركة 30,7 مليون دينار بالمقارنة مع 24,1 مليون دينار عن نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة 27,5٪، وبلغ ربح الاستثمار والايرادات الاخرى 3,7 ملايين دينار بزيادة قدرها 1,5 مليون دينار نسبتها 71,1٪ عن نفس الفترة من العام السابق. وتدعيما لأعمال المجموعة التشغيلية وحقوق حملة وثائقها، فقد تم زيادة صافي الاحتياطيات الفنية للشركة من 97,8 مليون دينار في 31/12/2013 الى 109,5 ملايين دينار في 31/3/2014 أي بزيادة نسبتها 11,9٪ وهو ما يعزز قدرة الشركة على تحمل المخاطر الطارئة التي قد تطرأ في المستقبل، وارتفع مجموع الاصول في الربع الاول من 2014 ليصل الى 338,5 مليون دينار بزيادة مقدارها 18 مليون دينار ونسبتها 5,6٪ عن السنة المنتهية في 31/12/2013.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج، قال الرئيس التنفيذي بمجموعة الخليج للتأمين خالد الحسن: ان نتائج الربع الاول هذا العام تعكس النمو المتواصل للمجموعة وقدرتها على حماية أصولها وحقوق مساهميها وسعيها المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائها في جميع الاسواق التي نتواجد فيها من خلال استراتيجيتنا الهادفة الى التوسع الإقليمي وزيادة حصتنا السوقية محليا وإقليميا.

إلكترونياً.. ربط «المقاصة» ببورصة البحرين

أبرمت امس بورصة البحرين والشركة الكويتية للمقاصة اتفاقية مشتركة في مقر الشركة الكويتية للمقاصة في الكويت، حيث مثل بورصة البحرين نائب الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، ومثل الشركة الكويتية للمقاصة الرئيس التنفيذي للشركة عثمان العيسى.

وقد نصت الاتفاقية على ترتيبات وإجراءات فنية يتم بموجبها اعتماد آلية الكترونية للتحويل الفوري لأسهم الشركات البحرينية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك أسهم الشركات الكويتية المدرجة في بورصة البحرين وذلك فور تسويتها.

وأعرب الشيخ خليفة آل خليفة عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية، مؤكدا في السياق نفسه أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار الجهود المشتركة لتقوية أواصر العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في القطاع المالي بدول مجلس التعاون.

وأوضح نائب الرئيس التنفيذي رئيس العمليات في بورصة البحرين أن هذه الاتفاقية ستساهم في التسهيل بشكل جذري على عمليات التحويل التي يقوم بها المستثمرون للاسهم التي يتداولون فيها بين السوقين وبأعلى درجات السرية والأمان والدقة، مضيفا أن الاتفاقية سيكون لها تأثير إيجابي ملموس في السوقين البحريني والكويتي، حيث يتملك المستثمرون الكويتيون ما يتجاوز 30٪ من اسهم الشركات البحرينية.

ومن جهته أكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة عثمان العيسى أن المقاصة قامت بإعداد النظام، وذلك لتسهيل كل الإجراءات على المستثمرين مما يساهم بشكل إيجابي في الاقتصادين الكويتي والبحريني معا، مؤكدا في السياق نفسه أنه تم توفير هذا الربط في سوق دبي المالي وسوق أبوظبي المالي. وشرح أهمية هذه الاتفاقية من العديد من الجوانب، موضحا أنها ستساعد في تنظيم العمل وستسهل الاجراءات الفنية للشركات المزدوجة الإدراج في سوق البحرين وكذلك سوق الكويت والتي بدورها سترسم الخطوط العريضة والضوابط الفعالة بين الطرفين لتطوير العمل المشترك موضحا أنه بموجب هذه الاتفاقية سيتم اعتماد التحويل الالكتروني الفوري لأسهم الشركات المدرجة في البورصتين فور تسويتها مما يسهل عملية نقل الأسهم للمستثمرين.

جانب من توقيع الاتفاقية

30٪ من أسهم الشركات البحرينية ملك كويتيين

عموميتها أقرت توزيع 5٪ منحة وانتخاب مجلس إدارة جديد

السلطان: إستراتيجية «الأولى للوقود» المستقبلية تعتمد على الاستثمار في البنية التحتية تمهيداً لتحديث المحطات

منى الدغيمي

قال رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود عبدالحسين السلطان إن إستراتيجية الشركة المستقبلية ستعتمد على الاستثمار في البنية التحتية تمهيدا لتحديث وتطوير المحطات، مشيرا الى انه سيتم العمل على إتاحة مساحات مناسبة لإضافة خدمات غير نفطية في المحطات، وستتواصل الشركة مع الجهات المختصة لطرح الحلول الأنسب لتطويرها. وأضاف خلال انعقاد عمومية الشركة أمس بنسبة حضور 71,1٪ انه سيتم تمويل هذه الاستثمارات من خلال الأموال الخاصة بالشركة بالإضافة إلى استخدام الأدوات المالية المتاحة ومنها الاستعانة بمصادر تمويلية خارجية.

وردا على تساؤل ممثل مؤسسة البترول عن سبب عدم توزيع نقدي والاكتفاء بالمنحة، قال السلطان ان الشركة ارتأت عدم توزيع أرباح نقدية وذلك لاستثمارها في تطوير محطات الوقود، مشيرا الى ان الشركة خصصت مبلغ استثمار بنحو 25 مليون دينار على مدى الـ 5 سنوات المقبلة من 2013 الى 2018 لغرض تطوير المحطات لترتقي الى صنف المحطات المتكاملة والمتطورة والذي سينتج عنه عائد ربحي على المساهمين وستكون له قيمة مضافة على الشركة.

وأوضح ان الشركة لم تلجأ الى الإقراض من البنوك واستثمرت السيولة لديها لتطوير محطاتها وذلك بغرض تقليل المخاطر والحفاظ على حقوق المساهمين.

هذا، وقد أبدت مؤسسة البترول الكويتية اعتراضها على بند توزيع المنحة، ولكن لم يؤخذ به لأن الأغلبية موافقة على هذا البند والمؤسسة تتمتع بنسبة 24٪ فقط من أسهم الشركة.

عبدالحسين السلطان متوسطا عمومية الشركة

12 مليون فوائض مالية موظفة في محافظ استثمارية تحت إشراف الشركة

4,3 ملايين دينار أرباح صافية

قال السلطان في كلمة له أمام عمومية الشركة ان «أولى وقود» حققت 4,3 ملايين دينار أرباحا صافية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بزيادة نحو 10,8٪ مقارنة مع عام 2012.

وأشار إلى أن الأرباح في الشركة قبل اقتطاع المخصصات وبعد الأخذ في الاعتبار الإيرادات الأخرى قد بلغت نحو 5,4 ملايين دينار، وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين نحو 51,8 مليون دينار (أي نحو 82٪ من إجمالي الأصول عام 2013) وتبلغ الزيادة نحو 12٪ بالمقارنة مع ما تم في عام 2012.

«الأولى للوقود» تسلمت حكم حارس قضائي على الشركة للتحكم في مصاريفها، متوقعا انه بعد سنتين أو ثلاثة سيفصل نهائيا في القضية.

وعن سبب لجوء الشركة الى الاقتراض البنكي، قال السلطان ان الشركة لجأت الى اقتراض جزء من مبلغ 25 مليون دينار المخصص لبناء وتطوير المحطات وذلك للحفاظ على جزء من السيولة لدى الشركة واستغلال القروض لان فوائدها منخفضة جدا ولن تؤثر على الشركة.

ولفت الى ان «الأولى للوقود» تمكنت من زيادة عدد أجهزة خدمة السحب النقدي (ATM) في المحطات وهو ما يساعد على توفير خدمات إضافية للعملاء. مشيرا الى أن الشركة تحرص على توفير هذه الخدمة 24/7 ما مكنها من التعامل مع نحو 17 ألف اتصال خلال عام 2013 الأمر الذي يترجم مدى أهمية خدمة العملاء لدى الشركة.

وفيما يتعلق بإضافة مصادر إيرادات جديدة للشركة، قال السلطان ان «أولى للوقود» قامت باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية من ضمنها: زيادة عدد مواقع خدمة غسيل السيارات، حيث أعادت تشغيل خمس مواقع من الغسيل الصديق للبيئة بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة كما تم استغلال بعض المساحات الاستثمارية في المحطات النموذجية الجديدة في كل من غرب مشرف وكبد وغرب الشعيبة لإضافة السوق المركزي المصغر وخدمة السيارات وغيرها. هذا، وقد وافقت عمومية الشركة على كل البنود الواردة في جدول أعمالها لاسيما منها الموافقة على توزيع أسهم منحة بنسبة 5٪ وانتخاب أعضاء مجلس إدارة للشركة لمدة الثلاث سنوات القادمة.

الديرة
شركة الديرة القابضة ش.م.ك
Al-Deera Holding Co. KPSC

دعـــوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لشـركة الديرة القابضة ش.م.ك (عامة)

يسر مجلس إدارة شركة الديرة القابضة ش.م.ك (عامة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31، المزمع عقده يوم الخميس الموافق 2014/05/22 في تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً، وذلك في فندق جي دبليو ماريوت، قاعة الصالحية، الدور الأول، وذلك للنظر في جداول الأعمال التالية:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

البند الأول:
سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.

البند الثاني:
سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.

البند الثالث:
سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تمّ توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2013 (إن وجدت).

البند الرابع:
مناقشة البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليها.

البند الخامس:
الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وتفويض مجلس الادارة في إجراء معاملات ذات صلة خلال السنة المالية المقبلة.

البند السادس:
النظر في توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

البند السابع:
النظر في توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

البند الثامن:
تفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع بما لايتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم (25) لسنة 2012 وتعليمات هيئة اسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م / ق.ت.أ / ت.ش / 6 / 2013).

البند التاسع:
إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل مايتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

البند العاشر:
تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014. وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.

البند الحادي عشر:
انتخاب عضو مجلس إدارة مكمل.

البند الثاني عشر:
النظر في اقتراح مجلس الادارة بإصدار قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات ومدة عضويتهم وأسلوب عملهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – بمبنى برج أحمد – شارع الخليج العربي بجانب المستشفى الأميري – الدور الخامس – وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية ولاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور.

للاستفسار يمكن الاتصال على هاتف 22464565 / 22464585.

مجلس الإدارة